بتاريخ 06 رجب 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 52

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِين

إفاضة سائر البَراهين لإزهاق سهو النّبيّ

لقد برهنّا مسبقاً بأنّ انتساب الإسهاء إلى ساحة المعصوم سيَصطدِم الإرادة التّكوينيّة و العقليّة ضمن آية التّطهير فإنّه تعالى قد نصّ على إرادة إذهاب الرّجس، فكيف أراد تعالى إسهاء المعصوم الذي يُعدّ رجساً و عيباً و قبحاً و شيناً بحقّه؟[1] فلو تسلَّمنا «الإرادة التّكوينيّة للإسهاء» حسب زعم الشّيخ الصّدوق ـ رحمه الله ـ لَعارَضت «الإرادة التّكوينيّة للتّطهير» و من المبرَم لدى تضارب الإرادتَين ـ فرضاً ـ أنّ صراحة الآية الكريمة ستَتفوّق على تلك الرّوايات ـ رغم تكثُّرها ـ غيرَ أنّه يَستحيل أساساً تعارضُ إرادتَين تكوينيَّتَين، بل نرتقي و نؤكِّد بأنّ الإرادتين التّكوينيَّتين ـ الإسهاء و التّطهير ـ لا تتصادَمان منذ البداية أبداً.

تسائل: هل يُسمَح لنا أن نُخصِّص الإرادةَ التّكوينيّة للتّطهير بواسطة تلك الرّوايات ـ إرادة الإسهاء ـ بحيث نَستَنتج بأنّه تعالى قد شاءَ تطهيرهم عن الأرجاس و العيوب إلا في إسهاء المعصوم و إينامه ـ صوناً لمقالة الشّيخ الصّدوق ـ ؟

الإجابة الصّارمة:

1. أوّلاً: ليست نسبة الدّليلين من نمَط العموم و الخصوص المطلق أبداً بل يُعدّان متكافِئَين في التّصادم.

2. ثانياً: إنّ الإرادة التكوينيّة العقليّة لا تَخضَع للتَّخصيص و الاستثناء بتاتاً ـ و ذلك وفقاً للبُرهان السّالف في «رابعاً» ـ .[2]

3. ثالثاً: أساساً لو انفتح باب المعاصي و أقرَرنا بهذه الفِكرة المُنحطَّة لفُسِح باب التّوجيه و التّبرير لضعاف الإيمان بحيث من أذنَب أو أخطأ و سها، لاعتَذَر لنفسه بسهو المعصوم أو إسهائه فيَتخرَّج مبتَهِجاً لا خائِباً.

و من الطّريف في هذا الحقل، مقالة الشّيخ البهائيّ قائلاً: «إنّ انتساب السّهو إلى الشّيخ الصَّدوق نفسِه يُعدّ أولى من انتسابه إلى المعصومين عليهم السّلام».[3]

استعراض الكافي لأنواع البَوّابات لساحة المعصوم

لقد أسلفنا بضعَ الأبواب التي قد بَرهنَت على عصمة المعصوم و منازله السّامية و مِيزاته الرّاقيّة بحيث ستَمحو شبهة «سهو المعصوم» عن البال جذريّاً، و سنُكملها الآن بالنّحو التّالي:

1. «بَابُ أَنَّ اَلْأَئِمَّةَ عَلَيهِمُ السَّلاَمُ هُمُ الْهُدَاةُ: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ اَلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ اَلنَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنِ اَلْفُضَيْلِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هٰادٍ[4]» فَقَالَ كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ.»[5]

فمشياً مع الرّواية، لا يُعقل لهادي الأُمَم أن يَسهو و لا أن يُسهيه الله تعالى أبداً، بل قد أكّدنا بأنّه لو افتُتح باب السّهو أو الإسهاء أو ما شاكلهما، لَجاز عقلاً أن نَحتمل الأخطاء و عثَرات لدى بعض مقالات المعصومين عليهم السّلام بحيث ستَتطرّق هذه المحتَملات في بِضع من آلاف الأحاديث، بينما هذه لازمة مشوَّهة مزيَّفة.

2. «بَابُ أَنَّ اَلْأَئِمَّةَ عَلَيهِمُ السَّلاَمُ وُلاَةُ أَمْرِ اللَّهِ وَ خزَنَةُ عِلْمِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ عَنِ اَلْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ يَقُولُ: نَحْنُ وُلاَةُ أَمْرِ اللَّهِ وَ خَزَنَةُ عِلْمِ اللَّهِ وَ عَيْبَةُ وَحْيِ اللَّهِ (أي موضع سرّه).» و كذا قد ورد عن «عِدَّة مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ اَلْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ أَبِيهِ أَسْبَاطٍ عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كُلَيْبٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ وَ اللَّهِ إِنَّا لَخُزَّانُ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَ أَرْضِهِ لاَ عَلَى ذَهَبٍ وَ لاَ عَلَى فِضَّةٍ إِلاَّ عَلَى عِلْمِهِ.» [6]

و في هذه الحَلبة أيضاً، قد سجَّلنا مسبقاً «مَنصب التّشريع للمعصوم» بحيث قد أتاح لهم الشّارع المقدّس أن يُشرّعوا في الدّين و في نظام المسلمين وفقاً لمناصرة روح القدس لهم و القوّة الإيمانيّة الهائلة لديهم فإنّهم خُزّان علم الله.[7]

3. «بَابُ أَنَّ اَلْأَئِمَّةَ عَلَيهِمُ السَّلاَمُ خُلَفَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي أَرْضِهِ وَ أَبْوَابُهُ الَّتِي مِنْهَا يُؤْتَى: عَنْهُ عَنْ مُعَلَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: اَلْأَوْصِيَاءُ هُمْ أَبْوَابُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ الَّتِي يُؤْتَى مِنْهَا وَ لَوْلاَهُمْ مَا عُرِفَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ بِهِمُ احْتَجَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ.»[8]

فإنّ التّعبير بالباب يُعدّ بليغاً و حسّاساً للغاية حيث يُدلي بألا طريق إلى علم الله سوى باب آل البيت عليهم السّلام حصراً[9] إذ لولاهم ما عُرِف الله أبداً[10] فما عداهم يُعدّ ضلالاً، و يَبدو ظاهراً أنّ الرّواية تَتحدّث حول تحقّق أساس المعرفة لا كمالات رُتَب المعرفة.

4. «بَابُ أَنَّ اَلْأَئِمَّةَ عَلَيهِمُ السَّلاَمُ نُورُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: اَلْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِرْدَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَ اَلْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَابُلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ النُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا[11]» فَقَالَ يَا أَبَا خَالِدٍ النُّورُ وَ اللَّهِ اَلْأَئِمَّةُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ هُمْ وَ اللَّهِ نُورُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ وَ هُمْ وَ اللَّهِ نُورُ اللَّهِ فِي السَّمَاوَاتِ وَ فِي الْأَرْضِ وَ اللَّهِ يَا أَبَا خَالِدٍ لَنُورُ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ وَ هُمْ وَ اللَّهِ يُنَوِّرُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ وَ يَحْجُبُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ فَتُظْلِمُ قُلُوبُهُمْ وَ اللَّهِ يَا أَبَا خَالِدٍ لاَ يُحِبُّنَا عَبْدٌ وَ يَتَوَلاَّنَا حَتَّى يُطَهِّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ وَ لاَ يُطَهِّرُ اللَّهُ قَلْبَ عَبْدٍ حَتَّى يُسَلِّمَ لَنَا وَ يَكُونَ سِلْماً لَنَا فَإِذَا كَانَ سِلْماً لَنَا سَلَّمَهُ اللَّهُ مِنْ شَدِيدِ الْحِسَابِ وَ آمَنَهُ مِنْ فَزَعِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَكْبَرِ.»[12]

5. بَابُ أَنَّ اَلْأَئِمَّةَ هُمْ أَرْكَانُ الْأَرْض ـ فلاحظ رواياتها ـ.

6. إِنَّ الْإِمَامَةَ أَجَلُّ قَدْراً وَ أَعْظَمُ شَأْناً وَ أَعْلَى مَكَاناً وَ أَمْنَعُ جَانِباً وَ أَبْعَدُ غَوْراً مِنْ أَنْ يَبْلُغَهَا النَّاسُ بِعُقُولِهِمْ أَوْ يَنَالُوهَا بِآرَائِهِمْ أَوْ يُقِيمُوا إِمَاماً بِاخْتِيَارِهِمْ إِنَّ الْإِمَامَةَ خَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَ الْخُلَّةِ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً وَ فَضِيلَةً شَرَّفَهُ بِهَا وَ أَشَادَ بِهَا ذِكْرَهُ[13]فَقَالَ «إِنِّي جاعِلُكَ لِلنّاسِ إِماماً[14]» فَقَالَ اَلْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ سُرُوراً بِهَا «وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي» قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «لا يَنالُ عَهْدِي الظّالِمِينَ» فَأَبْطَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ إِمَامَةَ كُلِّ ظَالِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ صَارَتْ فِي الصَّفْوَةِ ثُمَّ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنْ جَعَلَهَا فِي ذُرِّيَّتِهِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ وَ الطَّهَارَةِ فَقَالَ «وَ وَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَ يَعْقُوبَ نافِلَةً وَ كُلاًّ جَعَلْنا صالِحِينَ. وَ جَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا وَ أَوْحَيْنا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْراتِ وَ إِقامَ الصَّلاةِ وَ إِيتاءَ الزَّكاةِ وَ كانُوا لَنا عابِدِينَ[15]» فَلَمْ تَزَلْ فِي ذُرِّيَّتِهِ يَرِثُهَا بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ قَرْناً فَقَرْناً حَتَّى وَرَّثَهَا اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ جَلَّ وَ تَعَالَى: «إِنَّ أَوْلَى النّاسِ بِإِبْراهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَ هذَا النَّبِيُّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ اللّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ[16]» فَكَانَتْ لَهُ خَاصَّةً فَقَلَّدَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلِيّاً عَلَيْهِ السلام ..... إِنَّ الْإِمَامَةَ زِمَامُ الدِّينِ

وَ نِظَامُ اَلْمُسْلِمِينَ وَ صَلاَحُ الدُّنْيَا وَ عِزُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْإِمَامَةَ أُسُّ اَلْإِسْلاَمِ النَّامِي وَ فَرْعُهُ السَّامِي بِالْإِمَامِ تَمَامُ الصَّلاَةِ وَ الزَّكَاةِ وَ الصِّيَامِ وَ الْحَجِّ وَ الْجِهَادِ وَ تَوْفِيرُ الْفَيْءِ وَ الصَّدَقَاتِ وَ إِمْضَاءُ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ وَ مَنْعُ الثُّغُورِ وَ الْأَطْرَافِ الْإِمَامُ يُحِلُّ حَلاَلَ اللَّهِ وَ يُحَرِّمُ حَرَامَ اللَّهِ وَ يُقِيمُ حُدُودَ اللَّهِ وَ يَذُبُّ عَنْ دِينِ اللَّهِ وَ يَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ «بِالْحِكْمَةِ وَ الْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ».[17]

فبالتّالي، إنّ هذه التّعابير الشّامخة و التّصريحات اللّامعة قد بَرهَنت بكلّ قوّة على:

1. مشرعيَّتهم تجاه الدّين.

2. و انعدام السّهو و الإسهاء نهائيّاً.

بل و نُفيض عليها الآية التّالية: «أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم»[18] فإنّ مغزى «الأمر» لا يَخُص أمر الحكومة و السّيطرة على الناس فحسب بل يَحتضِن أمور الدين و الدّنيا كافّةً، بينما البكريّة قد فسَّروها بأمر الحكومة و الرّئاسة الدّنيويّة بحيث يَتّبعون أيَّ حاكم تَولّاهم اتّباعاً عامِياً و تجمّداً فحتّى لو حَكَمهم بالسّيف و الغَلبة و حتى لو فسَق خفاءً أو جِهاراً لسايَروه بالكامل.

---

[1] و قد تَجاهر الشّيخ الأعظم مسبقاً بهذه النّقطة المتميّزة أيضاً قائلاً: «وكون نفس السهو نقصاً (ذاتاً) دون نفس النوم (كما اعتقَده الشّيخ المفيد، ولكنّه) لا ينافي كونَ هذا الفرد (الخاصّ) من النوم (التّارك للصّلاة) أنقصَ (و أشنعَ في حقّ النّبيّ فحسب) لكشفه عن تقصير صاحبه و لو في المقدّمات (و هذا مرفوض في حقّ المعصوم بتّاً).».

[2] ثمّ هنا قد علَّق الأستاذ المبجَّل شارحاً معنى الإرادة التّكوينيّة للتّطهير ناقلاً عن والده المرحوم شبهةً قائلة: «لا فضيلة للإرادة التكوينيّة بالتّطهير للمعصوم إذ لو انصبَّت هذه الإرادة الخارقة على شخص لَسلَبت منه اختيار المعصية و التّخلّف فبالتّالي سيُجبَر المعصوم على الطّاعة و الامتثال دوماً و إنّما الفضيلة و الشّرف في اكتساب العصمة و وجود الاختيار لمغادَرة المعصية.

و قد أجابه الوالد المحقّق الأستاذ: بأنّ متعلق الإرادة التكوينية متفاوِتة:

1. فأحياناً يريد تعالى انعدام قدرته على الذّنب و الإثم، فحينئذ ستَنهدم الفضيلة و سيَتَّجه الإستشكال.

2. بينما الإرادة التكوينيّة الإلهيّة قد تعلَّقت بنفس التّطهير و إعدام الرّجس مع انحفاظ قدرتهم على المعصية ـ فهنا ستَتجلّى الفضيلة ـ فإنّهم عليهم السّلام يُطيقون التّمرّد و التّخلّف بكل سهولة و لكن حيث يُبصِرون واقعيّةَ قبائح الأفعال و قذاراتها بنحو متكامل، فبالتّالي قد تَجنّبوها باختيارهم الذّاتيّ، فنحن أيضاً لم نفكِّر أبداً بالخروج عرياناً أو باقتحام النار فكذلك المعصوم، فبالتّالي ستُعدّ هذه فضيلة سامية للغاية.

[3] و قد انتقَلَت عبارة الشّيخ البهائيّ عبرَ نقل العلامة المجلسيّ ضمن كتاب لوامع صاحبقرانيّ، ج4 ص303.

[4] الرعد: ۹.

[5] كلينى، محمد بن يعقب، الكافي (اسلاميه)، جلد: ۱، صفحه: ۱۹۱، تهران، دار الكتب الإسلامية

[6] اليَنبوع الماضي ص 192.

[7] و لقد رسَّخ الأستاذ المبجَّل منصّة التّشريع للمعصومين عليهم السّلام ضمن الأبحاث الأصوليّة بإطناب قائلاً: «منذ عهد مسبَق قد ارتَقينا مصرّينَ على أنّ المعصوم قد حاز مكانة «التّشريع و التّأسيس» بحيث إنّ مُهمّته لا تَتحدّد في «تبيين الأحكام» فحسب فإنّه لا يُنبأنا عن أسرار اللّوح المحفوظ ـ في أفق الثّبوت ـ فحسب كي نَتورَّط في معضلة «الإرشاديّة» إذ لا يُعدّ المعصوم مبلِّغاً صرفاً ـ زعماً من المحقّق البروجرديّ ـ بل وقائع «تشريعاته» قد تزايَدت ضمن مختلف الأدلّة، نظير:

أنّ النّبيّ الأكرم قد زاد أعداد ركعات الصّلوات ـ الواجبة و المستحبّة ـ و قد استَقلّ أيضاً في تشريع أحكام الحجّ ـ بلا نقل عن الله تعالى ـ قائلاً: «صلّوا كما رأيتمُوني أصلّي» و كذا: «خذوا مناسككم عني» و لهذا كان يُكثِر ـ ضمن مناسك الحجّ ـ عبارة «لا حرج لا حرج» بل قد صرّح صلى الله عليه و آله بمحلّ شاهدنا ـ التّشريع ـ ضمن الرّواية التّالية: «قيل (عن أمير المؤمنين) خَطب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فقال: إنّ الله كتب عليكم الحجَّ، فقام عُكاشةُ بنُ محصن ـ و قيل سراقةُ بن مالك ـ فقال:

أفي كلّ عامٍ يا رسولَ الله؟ فأعرَض (النّبي) عنه حتّى عادَ مرّتين أو ثلاثاً، فقال رسولُ الله وَيحك و ما يؤمِنُك أن أقولَ نَعم، و الله لو قلتُ نَعم لوَجبت (كلَّ سنة) و لو وَجبت ما استطعتُم، و لو تركتُم لكفرتُم فاتركوني كما تركتُكم و إنّما هلك مَن كان قبلَكم بكثرة سؤالهم و اختلافهم إلى أنبيائِهم ... فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم و إذا نَهيتُكم عن شيئٍ فاجتَنِبوه ... (والحديث منقول) عن على بنِ أبي طالب عليه السلام و أبي أمامةَ الباهلى.».

و ممّا يَدعم شأنيّة التّشريع هي الرّواية الشّهيرة: «حلال محمّد حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة، لا يكون غيره ولا يجيء غيره....

و قد هَتف تعالى أيضاً قائلاً: «و ما آتاكم الرّسول فخذُوه و ما نهاكم عنه فانتهوا» أي الإيتاء من جانب نفس النّبيّ لا باعتباره من جانب الله تعالى.

و أيضاً قد أعلَن تعالى قائلاً: «و أطيعوا الرّسول» فإنّ تكرير الإطاعة بصورة مستقلّة سيَستدعي إطاعته الاستقلاليّة و أنّه ذا هيمَنة و سيطرة على منصّة «التّشريع».

بل و قد أناطَ تعالى إطاعته على مسايرة الرّسول قائلاً: «من يُطِعِ الرّسول فقد أطاع الله و من تولّى فما أرسلناك عليهم حفيظاً» فلو نَبعت بيانات النّبيّ من السّاحة الرّبوبيّة على حدّ الإخبار فحسب، لَلغا اختصاص «الإطاعة بالنّبيّ» الخصّيصة له.

و كذا قد استَفدنا التّشريع الطّوليّ ببركة الآية التّالية: «وما أرسلنا من رسول إلا ليُطاعَ بإذن الله» ممّا يعني أنّ النّبيّ يُعدّ هو المولى على العباد ـأي مولىً في طول مولائيّة الرّبـ.

و لهذا تَرى الجواد عليه السّلام قد زادَ عشرَ حِجَج في فضل زيارة أبيه الرّضا عليه السّلام ـضمن تك الرّواية الشّهيرةـ فعمليّة التّزويد تُعدّ شاهدَ صدق على حقّ «التّشريع».

و قد سُئل أمير المؤمنين عن أنّه لو لم تَجِد حكماً في الكتاب و لا في السّنة فماذا تَصنع، فأجاب عليه السّلام «سأجيب بقوّة قدسيّة» ممّا يعني أنّ تشريعاتهم نابعةٌ عن ملكة ملكوتيّة إلهيّة بحيث إنّ هذه المِيزة المُجوهَرة قد أوصَلَتهم لمنزلة «التّفويض» أي قد فَوَّض الله إليهم أمرَ الدّين و الدّنيا تماماً ـ لا أنّهم يُحلّون أو يُحرّمون إخباراً عن إرادة الله فحسب بل تشريعاً للعباد قاطبةـ.

و حيث إنّ النّبيّ الأكرم قد نال أربعَ مميّزات لامعات: النّبوّة. و الحكومة. و القضاء. و التّشريع.»

[8] كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. ص193 تهران، دار الكتب الإسلامية.

[9] حيث قد استَورد الشّيخ الطّوسيّ رواية بهذا الشّأن قائلاً: «وَ مَنْ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ): "أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَ عَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ الْمَدِينَةَ مِنْ بَابِهَا" كَمَا أَمَرَ اللَّهُ فَقَالَ: «وَ أْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها»[9] (طوسى محمد بن حسن. الأمالي (طوسى). ص559 قم، دار الثقافة.)

[10] و في هذا المضمار أيضاً قد ورد مأثوراً عن الإمام الصّادق عليه السّلام داعياً: «اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي نَفْسَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي نَفْسَكَ لَمْ أَعْرِفْ نَبِيَّكَ اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي رَسُولَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي رَسُولَكَ لَمْ أَعْرِفْ حُجَّتَكَ اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي حُجَّتَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي حُجَّتَكَ ضَلَلْتُ عَنْ دِينِي» (اليَنبوع الماضي ص 337.)

[11] التغابن: ٨.

[12] كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. ص194 تهران ـ ايران: دار الكتب الإسلامية.

[13] الاشادة رفع الصوت بالشيء.

[14] البقرة: ١٢٤.

[15] الأنبياء: ٧٣.

[16] آل عمران: ٦٨.

[17] كلينى محمد بن يعقوب. 1363. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. ص199تهران دار الكتب الإسلامية.

[18] سورة النّساء الآية 59.